أصدقاء اليمن ..العبرة بتخصيص الأموال وتنفيذ المشروعات

المساعدات المقدمة ليست بحجم التنازلات التي قدمها اليمن

وأخيرا انعقد المؤتمر الرابع لأصدقاء اليمن في مدينة نيويورك الأمريكية بنتائج لم تكن عند مستوى الطموحات ومع ذلك اعلنت بعض الدول عن تعهدات جديدة بلغت نحو ١,٤ مليار دولار ليصل إجمالي ما تم التعهد به في مؤتمري الرياض ونيويورك لدعم اليمن تنمويا حوالي ٧,٨ مليارا دولار بنسبة ٧٥٪ مما طالبت الحكومة اليمنية بسده الفجوة التمويلية للمرحلة الانتقالية والبالغة ١٢ مليار دولار.

ويرى خبراء الاقتصاد أن العبرة ليست في إعلان التعهدات وإنما في التخصيصات وتحويل التمويلات بأسرع وقت ممكن بعيدا عن التسويف والمماطلة وهو ما ستكشفه الأيام القادمة.

البيان الختامي لمؤتمر أصدقاء اليمن اعتبره كثيرون بياناً سياسياً أمنياً موجهاً بالدرجة الأولى للأطراف اليمنية، الهدف منه متابعة التطورات الأمنية والسياسية الجارية في اليمن بما في ذلك متابعة تنفيذ سير المبادرة الخليجية والاصلاحات التي تتم من قبل الحكومة اليمنية أولاً بأول، وتحديد الاحتياجات الأمنية والسياسية العاجلة، بما في ذلك الاحتياجات الاقتصادية والإنسانية وبدون شك يمثل هذا المؤتمر دعماً سياسياً وأمنياً للقيادة السياسية والحكومة اليمنية خاصة في ظل استمرار المخاطر الأمنية المتمثلة في استمرار نفوذ القاعدة واستمرار الاختلالات أمنية وكذلك مراجعة نتائج مؤتمر المانحين في الرياض وما نتج عنه من تعهد المانحين بتقديم ٦.٤ مليار دولار، إلى جانب متابعة سير استيعاب تعهدات مؤتمر لندن ٢٠٠٦م.

استقرار

وطبقا للخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل فإن نجاح المبادرة الخليجية في شقها السياسي يتطلب بالضرورة استقرار أمني واجتماعي وتحقيق نمو اقتصادي يساهم في خلق فرص العمل والتخفيف من الفقر كون البطالة والفقر هما مفتاح كل الشرور ومرتع خصب للتطرف والإرهاب وكذلك الفساد والافساد وحضور الأخ رئيس الجمهورية يؤكد التزام اليمن قيادة وحكومة بالمبادرة الخليجية وآليتها المزمنة وفي الوقت نفسه التزامها بتنفيذ اجندة اصلاحات الحكم الرشيد في كافة الجوانب الإدارية والتنظيمية وبالذات تلك الاصلاحات المتعلقة بالقضاء ومكافحة الفساد

والأمر الأهم يتمثل في توفر الإرادة السياسية لدى القيادة السياسية والحكومة اليمنية بتطبيق وتنفيذ شروط الحكم الجيد والمساءلة والشفافية بصورة كاملة.

وفاء

وشدد الفسيل على وفاء الدول والمؤسسات المانحة بالتزاماتها التي تعهدت بها في مؤتمر لندن ٢٠٠٦م وفي مؤتمر الرياض ٢٠١٢م وفي الجانب التنظيمي والفني لا بد من تطوير أداء الجهات والمؤسسات الحكومية اليمنية ذات العلاقة وفي مقدمتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الخارجية ووزارة الخدمة المدنية والاستعانة بالكفاءات والقدرات الوطنية بعيداً عن المجاملات والإنشاءات الحزبية والولاءات المناطقية فما أوصلنا إلى ما وصلنا إليه حالياً من تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والسياسية والأمنية إلا تغليب المصالح الشخصية والحزبية والمناطقية فهل نتعظ ونستفيد من الماضي؟ .

فيما أكدت دراسة أعدها الدكتور عادل عبدالقوي حاتم الشرعبي أن حجم المساعدات التي تلقاها اليمن خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢م ، كانت ضئيلة مقارنة بحجم ومستوى النشاط الدبلوماسي الذي بذله اليمن في هذا المجال .

وكشفت الدراسة أن إجمالي المساعدات التي تلقاها اليمن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥م حوالي ٥,١ مليار دولار ، منها حوالي ١,٤ مليار دولار (٢٧,٧٪) تم خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤م ، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٢٨٤,٧ مليون دولار . في حين بلغ إجمالي المساعدات التي تلقاها اليمن خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥م حوالي ٣,٧ مليار دولار وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٣٣٧,٧ مليون دولار . منها ١,٩ مليار دولار (حوالي ٥٠٪) تم خلال فترة تنفيذ مراحل الإصلاحات الاقتصادية (١٩٩٥-٢٠٠٠م) . وهذا يعني أن حجم الزيادة في المساعدات المتدفقة على اليمن خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥م لم تكن كبيرة ، مقارنة بما تلقاه اليمن من مساعدات خلال الفترة السابقة ١٩٩٠-١٩٩٤م ، والتي شهدت أصلاً انخفاضاً في حجم المساعدات الأجنبية التي كان يتلقاها اليمن كإجراء عقابي على موقفه من أزمة وحرب الخليج الثانية. كما أن حجم هذه المساعدات لا يتناسب مع حجم التنازلات التي قدمها اليمن للدول والمنظمات الدولية المانحة خلال ذات الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥م ، لاسيما من خلال التزامه بتنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية.

دور ضئيل

وبحسب الدراسة التي أعدها الدكتور الشرعبي حول دور الدبلوماسية اليمنية في تعبئة المساعدات والقروض الخارجية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢م قدمت إلى ندوة (الدبلوماسية اليمنية في خمسين عاما : نجاحاتها وإخفاقاتها) فقد مثلت المساعدات التنموية الرسمية التي حصل عليها اليمن خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥م ، من مختلف المصادر الثنائية ومتعددة الأطراف حوالي ٣,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في متوسط الفترة المذكورة . أي بمتوسط ٣٣٧,٧ مليون دولار سنوياً . وتمثل ٠,٦٪ فقط من إجمالي المساعدات التي تلقتها اليمن النامية في متوسط الفترة المذكورة. كما بلغ المتوسط السنوي لنصيب الفرد منها حوالي ١٢ دولاراً فقط .

فضلاً عن أنها لا تمثل سوى أقل من ١٥٪ من نفقات التنمية .( )

كما بلغت المساعدات الرسمية المقدمة لليمن من جميع المصادر خلال الأعوام ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠م حوالي ٢٨٠ ، ٢٣٦,٢ ، ٣٠٥,٥ ، ٢٥٢,٣٩ ، ٢٨٢,٠٩ مليون دولار على التوالي . أي أن مجموع المساعدات خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠م بلغ ١٤٩٠,٩٢ مليون دولار فقط . وبهذا يصبح مجموع المساعدات التي تلقاها اليمن خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٠م هو ٥١٩٠,٩٢ مليون دولار .

وبينت الدراسة أن حجم تلك المساعدات يعتبر ضئيلاً إلى حد كبير ، مقارنة بما تلقته دول نامية أخرى خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥م ، كفيتنام (١٥,٣ مليار دولار) والكونغو الديمقراطية (١١,٤ مليار دولار)، وزامبيا (٨,٧ مليار دولار) ، وغانا (٨,٥ مليار دولار) ، والكاميرون (٥,٩ مليار دولار) والسودان (٥,٢ مليار دولار) . وهي دول تشترك مع اليمن في العديد من الخصائص على الصعيد التنموي ، حيث تصنف ضمن الدول منخفضة الدخل ، وذات تنمية بشرية منخفضة ، كما تحتل مراتب متقاربة مع اليمن ضمن دليل تقييم السياسات والعمل المؤسسي وفقاً لمؤشر قياس المؤسسة الدولية للتنمية .كما بلغ حجم التعهدات التي التزم بها المانحون في مؤتمر أصدقاء اليمن في الرياض في الرابع من سبتمبر ٢٠١٢ حوالي ٦,٤ مليار دولار . منها أربعة مليارات دولار سبق وأن أُعلن عنها خلال اجتماع "أصدقاء اليمن" الذي استضافته الرياض في نهاية مايو ٢٠١٢م ، منها ٣,٢٥ مليار دولار تعهدات من الحكومة السعودية ، و٨٤ مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية ، يليها صندوق التنمية العربي (٥١٠ ملايين دولار) فالبنك الدولي (٤٠٠ مليون دولار) وصندوق النقد العربي (٣٨٠ مليون دولار) وبريطانيا (٣١١ مليون دولار).كما تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم مبلغ ٢١٤ مليون دولار، في حين أعلنت ألمانيا عن مبلغ ١٥٨ مليون دولار وهولندا عن ١٠٠ مليون دولار.

وانخفضت نسبة المساعدات المقدمة لليمن من إجمالي الناتج المحلي من ٨,٣٪ عام ١٩٩٠م إلى ٢,٢٪ عام ٢٠٠٥م . وهو ما يعني أن التكلفة السياسية والاجتماعية التي دفعها اليمن من خلال التزامه بشروط المؤسسات المالية الدولية في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي ، لم تكن موازية لحجم تلك المساعدات . بمعنى أن الالتزام اليمني بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المقترح من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وما ترتب عليه من آثار سلبية لاسيما على المستويين السياسي والاجتماعي ، لم يقابله تدفق كبير للمعونات التي وُعد بها اليمن لمواجهة متطلبات التنمية ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، يتضح أن أكثر من نصف تلك المساعدات كان مصدرها ثنائياً ، وهو ما يعني أنها ارتبطت في الغالب بشروط ، قد تتباين من حالة لأخرى ، لكنها بشكل عام تنال من الخيارات الاستقلالية للقرار السياسي اليمني .

هيمنة

ويقول الدكتور الشرعبي : إن المساعدات المتلقاة من المصادر متعددة الأطراف ، لا تخلو هي الأخرى من شروط سياسية واقتصادية ، خصوصا في ظل هيمنة الاعتبارات السياسية على عمل المؤسسات المالية الدولية .فقد استهدف الدعم الدولي لليمن خلال الفترة المذكورة مساندة اليمن في عملية التحول الاقتصادي باتجاه اقتصاد السوق ، والتي شرع اليمن فيها منذ توقيع مذكرة التفاهم مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نوفمبر ١٩٩٥م ، والتزم بموجبها بتنفيذ برنامج واسع من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية ، وبالمقابل التزمت وكالات التنمية الدولية وبعض الدول المانحة بتقديم العون المالي والفني لإنجاح هذه الإصلاحات ، بموجب اتفاقيات مساعدات مشروطة ، بحيث يتوقف استمرار هذه المساعدات على مدى التزام الحكومة اليمنية بتحقيق برامج تصحيح سنوي ونصف سنوي وربع سنوي ، على أن تكون معايير الأداء ومؤشرات الأداء التي وضعها الصندوق معياراً لمدى التزام الحكومة اليمنية بالتعهدات والالتزامات التي قطعتها على نفسها .

ويضيف : ومن ناحية أخرى ، ونتيجة لهيمنة القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات المالية الدولية ، فقد عكست الاعتبارات السياسية نفسها على عمل تلك المؤسسات ، من خلال الشروط السياسية التي أضحت من الشروط الواجب توافرها في الدولة التي تسعى للاقتراض أو تطلب المساعدة من هذه المؤسسات ، مثل مستوى التحول الديمقراطي، والحكم الصالح ، ودرجة الفساد التي تحتلها الدولة وفقاً لمؤشرات منظمات الشفافية العالمية.

بمشاركة وزير الصناعة والتجارية الدكتور بن طالب:

هيئة التقييس الخليجية يقر تطوير البنية التحتية للجودة في الدول الأعضاء

■ ،،كتب/ أحمد الطيار

قال الدكتور سعد الدين بن طالب وزير الصناعة والتجارة عضو مجلس إدارة هيئة التقييس الخليجية أن الاجتماع السادس عشر لمجلس إدارة الهيئة الذي عقد أمس في مقر هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض استعرض تطورات مسيرة التعاون بين الدول الأعضاء في مجال التقييس خلال فترة الأشهر الماضية، بالإضافة إلى مذكرة الأمانة العامة للهيئة بشأن إعتماد اللوائح الفنية للمنظومة التشريعية لضبط المنتجات في السوق الخليجية المشتركة.

وأوضح في تصريح لـ"الثورة" بأن مجلس إدارة الهيئة الذي يضم الوزراء المعنيين بالتقييس في الدول الأعضاء استعرض كذلك في اجتماعه مشروع الخطة الإستراتيجية للهيئة للأعوام (٢٠١٣-٢٠١٥م) التي تركز على دفع وتيرة تطوير البنية التحتية للجودة من خلال عدد من المبادرات والمشاريع التي تهم أنشطة التقييس ابتداءً بتكثيف إصدار المواصفات القياسية والتشريعات الفنية، وتطوير إجراءات تقويم المطابقة بما فيها تطوير برامج اختبارات الكفاءة والاعتراف المتبادل بعلامات الجودة وشهادات المطابقة، وتأهيل التجمع الخليجي للمترولوجيا، علاوة على مشاريع مشتركة لدعم الاعتماد. كما تشمل المبادرات الهادفة إلى تطوير البنية التحتية للجودة، توفير المعلومات الدقيقة والموثقة لتسهيل عملية القياس والمراجعة والتحسين المستمر للبنية التحتية للجودة.

وأضاف إن مجلس إدارة الهيئة اعتمد في الاجتماع عدداً إضافياً من مشاريع اللوائح الفنية الخليجية لعدد من السلع والمنتجات المهمة، بالإضافة إلى اعتماد مشروع موازنة الهيئة لعام ٢٠١٣م.

كما شارك في الاجتماع عن الجانب اليمني وليد عبدالرحمن عثمان مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

يذكر بأن هيئة التقييس لدول مجلس التعاون قد باشرت أعمالها في عام ٢٠٠٤م، وهي تهدف إلى توحيد أنشطة التقييس المختلفة ومتابعة تطبيقها والالتزام بها بالتعاون والتنسيق مع أجهزة التقييس بالدول الأعضاء وبما يساهم في تطوير قطاعاتها الإنتاجية والخدمية وتنمية التجارة بينها وحماية المستهلك والبيئة والصحة العامة وتشجيع الصناعات والمنتجات الزراعية الخليجية بما يحقق دعم الاقتصاد الخليجي والمحافظة على مكتسبات الدول الأعضاء، ويساهم في تقليص العوائق الفنية للتجارة بما يتماشى مع أهداف الاتحاد الجمركي.

وزير الزراعة يشدد على تطوير الوحدات الحقلية للبرنامج الوطني للري

■ ،،صنعاء/سبأ

أقرت لجنة تسيير البرنامج الوطني للري في اجتماعها أمس بصنعاء برئاسة وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور، ملخص تقرير الإنجاز للبرنامج منذ بدء ديسمبر ٢٠٠٩م وحتى ٣١ أغسطس ٢٠١٢م.

وناقش الاجتماع تدخلات البرنامج الوطني للري في أنشطة تحسين الري للمياه الجوفية خارج الأحواض وكذا مستوى تنفيذ القرار الوزاري الخاص باستكمال إجراءات تنفيذ عملية دمج مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة بالبرنامج الوطني للري، إضافة إلى مناقشة موضوع إعادة هيكلة برنامج دعم قطاع المياه (البرنامج الوطني للري).

كما استعرضت اللجنة مستوى تنفيذ توصيات الاجتماع السابق للجنة وأقرتها.

وفي الاجتماع شدد وزير الزراعة والري على ضرورة تطوير نشاط الوحدات الحقلية العاملة في نطاق البرنامج الوطني للري في المحافظات، إلى جانب العمل بروح الفريق الواحد وبما يسهم في تعزيز وتطوير مستوى أداء البرنامج لمختلف الأنشطة خصوصاً فيما يتعلق بمجالات تحسين كفاءة الري من المياه الجوفية وتحسين الري من مياه السيول وحصاد مياه الأمطار.

ووجه الوزير مجور باتخاذ الإجراءات الكفيلة باستيعاب الكوادر العاملة في الوحدات الحقلية بعد عملية دمج مشروع الحفاظ على المياه الجوفية في البرامج الوطني للري وبما يعزز من مستوى الأداء وتحقيق الأهداف المنشودة التي يسعى إليها البرنامج.

كما وجه قيادة البرنامج على وضع تصور واضح عن احتياجات البرنامج والموارد المتاحة والموارد المطلوبة الخاصة بتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية على أن يتم رفع تلك التصورات إلى قيادة الوزارة خلال فترة مدتها أسبوع واحد فقط، إضافة التنسيق لتنفيذ الأنشطة الخاصة بالري المزرعي والري السطحي وذلك في إطار البرنامج الوطني للري.

ويهدف البرنامج الوطني للري الممول من البنك الدولي والحكومة الهولندية والحكومة اليمنية إلى زيادة كفاءة طرق الري للمحافظة على المياه، ويتضمن عددا من الأنشطة الخاصة بتحسين كفاءة الري من المياه الجوفية بإدخال تقنيات نقل مياه الري وإدخال تقنيات الري الحديث ورفع الوعي الاجتماعي لدى المزارعين بالتقليل من الضخ الجائر للمياه إلى جانب تشكيل جمعيات ومجاميع مستخدمي المياه لإدارة المياه على مستوى المزرعة.

ويركز البرنامج على تعزيز تغذية المياه من خلال عمل خزانات تقليدية في الوديان، وكذا الاهتمام بإدارة المساقط المائية وصيانة المدرجات الزراعية وعمل مهدات وكاسرات للسيول.

حضر الاجتماع وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الري، واستصلاح الأراضي المهندس أحمد العشلة ورئيس الهيئة العامة للموارد المائية علي الصريمي ومدير عام البرنامج الوطني للري المهندس عبد محمد فضل وعدد من المسئولين.

---

٢٤٤ مليون ريال الإيرادات لمؤسسة التأمينات بحضرموت

■ ،،المكلا/أحمد بن زاهر

بلغ إجمالي الإيرادات المحصلة لفرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بمحافظة حضرموت خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٢م ٢٤٤ مليوناً و٦٦ ألفاً و٥٧٤ ريالاً، فيما بلغ إجمالي الإيرادات المحصلة لنفس الفترة لعام ٢٠١١م مبلغ ١٦٩ مليوناً و٦٦٣ ألفاً و٨٢٩ ريالاً بزيادة ٧٤ مليوناً و٤٠٢ ألف و٧٤٥ ريالاً بمعدل نمو (٦٧٪).

وفي تصريح لـ «الثورة» أوضح الأخ أنور محمد باعباد – مدير عام فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بمحافظة حضرموت أن إجمالي المنشآت المؤمن عليها في المحافظة حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٢م بلغ (٢٣٥٩) منشأة، فيما بلغ إجمالي المؤمن عليهم الذين شملهم قانون التأمينات الاجتماعية حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري (١٣٠٢٩) مؤمناً.. كما أشار الأخ أنور باعباد إلى أنه بلغ إجمالي قيمة المعاشات المصروفة لنفس الفترة ٣٦ مليوناً و٧١٩ ألفاً و١٩٣ ريالاً لعدد ١٦٢ حالة، فيما بلغ إجمالي التعويضات المصروفة لنفس الفترة ١٨ مليوناً و٨٧١ ألفاً و٥٥٠ ريالاً لعدد (١٠٩) حالات.

موضحاً الجهود والنجاحات المتواصلة لتحسين الأداء وتحصيل الإيرادات وتوسيع التغطية التأمينية لتشمل كافة العاملين في القطاع الخاص، مبيناً بعض الصعوبات التي تواجه الفرع في تهرب كثير من أصحاب الأعمال من التأمين على العاملين لدى منشآتهم وعدم التزام بعض المكاتب الحكومية والمؤسسات بالمحافظة بربط إصدار التراخيص لأصحاب الأعمال وعدم تجديدها إلا بعد إحضار البطاقة التأمينية من قبل الفرع.